رصيد الديون المستحقة للحكومة 1.6 مليار دينار

«الميزانيات»: إحالة الحسابات الختامية المعلقة والمرفوضة إلى «الأموال العامة» لتحديد آلية التعامل معها

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات البرلمانية

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب د. بدر الملا إن اللجنة اجتمعت منذ بداية دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي السادس عشر حتى الآن 12 اجتماعا، ناقشت فيها مواضيع عدة مع الجهات الرقابية في اجتماعات تمهيدية بما يتعلق بالسنة المالية 2019/2020 .

وأوضح في تصريح صحفي أنه تم عقد 4 اجتماعات مع ديوان المحاسبة لمناقشة أهم الملاحظات التي أسفرت عنها الرقابة المسبقة للديوان وأهم الملاحظات والمؤشرات المالية والظواهر الرقابية في تقاريره إلى أهم المخالفات المالية المسجلة على الجهات الحكومية والمحاكمات التأديبية وما تم بهذا الشأن.

وأكد الملا أن اللجنة على أتم الاستعداد لتبني أي تصورات أو تعديلات تشريعية يراها ديوان المحاسبة في سبيل دعم وتطوير عمل الرقابة على المال العام وسد الثغرات التشريعية التي تستغلها الجهات الحكومية في تعطيل محاسبة مرتكبي المخالفات المالية.

وأضاف أن اللجنة اجتمعت مع ديوان المحاسبة لاتخاذ قرارها بشأن الملاحظات والمخالفات المالية المستمرة والواردة في تقارير ديوان المحاسبة السنوية خلال الفترة من 2000/1999 حتى السنة المالية 2012/2011 والتي لم تتم تسويتها حتى تاريخه وأثرها على المال العام.

وبين أن اللجنة قررت الموافقة على إحالة تلك الحسابات الختامية المعلقة والمرفوضة من قبل اللجنة عن تلك السنوات إلى لجنة حماية الأموال العامة برسالة واردة إلى المجلس وتأجيل البت في التعامل مع آلية إقرارها لحين ورود رأي لجنة حماية الأموال العامة بشأنها وذلك خلال شهرين كحد أقصى.

وأشار الملا إلى أن اجتماعات اللجنة تضمنت مناقشة أبرز الظواهر للمخالفات المالية المسجلة على تنفيذ ميزانية السنة المالية 2020/2019 مع جهاز المراقبين الماليين، كما ناقشت أبرز الظواهر الخاصة لشؤون التوظف والمسجلة من قبل ديوان الخدمة المدنية للسنة المالية نفسها.

وأوضح أن اللجنة بدأت مناقشة الإطار العام للحساب الختامي للإدارة المالية للدولة مع ممثلين من الجهات الرقابية كافة.

ولفت إلى أنه تبين للجنة أن رصيد الديون المستحقة للحكومة بلغ 1.6 مليار دينار بزيادة قدرها 6% عن السنة المالية السابقة وهذا الأمر يحتاج إلى متابعة هذه الديون وفرزها وتصنيفها حسب تواريخ استحقاقها ومدى إمكان تحصيلها من عدمها خصوصا أن غالبية تلك الديون مرت عليها سنوات عديدة من دون تسوية وما مدى إسقاطها بالتقادم.

وبين الملا أن اللجنة طلبت بيانا بذلك منذ عام 2009 حتى تاريخه بجدول مقارنة على مستوى الجهات كافة سنويا، وأبدت وزارة المالية استعدادها للتنسيق مع الجهات الحكومية وموافاة اللجنة بالبيانات المطلوبة. وأضاف الملا أن اللجنة انتهت حتى الآن من مناقشة الحساب الختامي وملاحظات الجهات لكل من وزارة التربية والأشغال والهيئة العامة للطرق والنقل البري وتمت الموافقة على إحالة عدد من المواضيع إلى لجنة حماية الأموال العامة برسالة واردة إلى المجلس.

كما تم تأجيل مناقشة الحساب الختامي لوزارة الخارجية بعد قرار اللجنة رفع اجتماعها لعدم كفاية التمثيل الحكومي، مؤكدا أن سياسة اللجنة ستكون موحدة على الجميع بضرورة حضور الوزير أو الوكيل لمناقشة الميزانيات والحساب الختامي وما يسجل عليها من ملاحظات.

الملا: تم عقد 4 اجتماعات مع «المحاسبة» لمناقشة أهم الملاحظات الرقابية المسبقة للديوان

أعرب عن خالص الشكر على ما قدمه من جهود خلال فترة عمله

مكتب المجلس: قبول استقالة الأمين العام لـ «الأمة»

جانب من اجتماع مكتب المجلس برئاسة الغانم

عقد مكتب المجلس امس اجتماعا برئاسة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم وبحضور أعضاء المكتب.

وبحث المكتب استقالة أمين عام مجلس الأمة علام الكندري التي تقدم بها التزاما بتنفيذ المرسوم الأميري رقم 3 لسنة 2021 بشأن إنهاء العمل بالمراسيم الصادرة بالتعيين بدرجة وزير.

وقرر مكتب المجلس قبول الاستقالة على ألا يخل ذلك القرار بأي من إجراءات استكمال أعمال لجنة التحقيق التي شكلها مكتب المجلس بشأن الأحداث التي شهدتها الجلسة الافتتاحية للفصل التشريعي السادس عشر.

وأعرب المكتب عن خالص الشكر وعظيم الامتنان للكندري على ما قدمه من جهود خلال فترة عمله في مجلس الأمة وتدرجه في الوظيفة حتى تقلده منصب الأمين العام.

وكان أمين عام مجلس الأمة علام علي الكندري قد تقدم بكتاب استقالته من منصبه إلى معالي رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم وذلك احتراما للمرسوم الأميري رقم 3 لسنة 2021 بشأن إنهاء العمل بالمراسيم الصادرة بالتعيين بدرجة وزير.

قررت تأجيل النظر في أخرى للاطلاع

«الدستورية» تحجز الطعون لانتخابات مجلس الأمة إلى جلسة 24 الجاري

المحكمة الدستورية

حجزت المحكمة الدستورية أمس الطعون رقم «1» بالدائرة الأولى و«16» بالدائرة الرابعة ببطلان عملية الانتخاب لانتخابات مجلس الأمة برمتها لبطلان مرسوم الدعوة «رقم 150/2020» للنطق بالحكم إلى جلسة 24 فبراير المقبل.

وقررت المحكمة الدستورية حجز الطعن رقم «20» بالدائرة الثالثة الخاص بانتخاب رئيس مجلس الأمة للحكم في جلسة 24 فبراير المقبل.

كما قررت تأجيل النظر في باقي الطعون الدستورية للاطلاع والانتقال إلى مقر الأمانة العامة لمجلس الأمة لاستخراج محاضر فرز الأصوات ومحاضر الانتخاب للعملية الانتخابية لانتخابات مجلس الأمة التي أجريت في 5 ديسمبر الماضي للدوائر الأولى والثانية والثالثة والرابعة إلى جلسة 9 فبراير المقبل.

وكانت المحكمة الدستورية قررت في جلسة الأربعاء 20 يناير الجاري تأجيل النظر في الطعون الانتخابية إلى جلسة اليوم «أمس» حتى توافي وزارة الداخلية المحكمة ببيان مفصل بأسماء المرشحين لانتخابات مجلس الأمة 2020 في الدائرة الأولى وعدد الناخبين المقيدين فيها وذلك من واقع ما لدى الوزارة من سجلات وأوراق وعدد المقترعين في الدائرة.

المحكمة تؤكد ضرورة موافاتها بالنسبة المئوية لعدد الذين أدلوا بأصواتهم

كما قررت المحكمة موافاتها بالنسبة المئوية لعدد الذين أدلوا بأصواتهم من مجموع عدد الناخبين وعدد الأصوات التي حصل عليها كل مرشح في كل لجنة من لجان الدائرة وعدد الأصوات الصحيحة وعدد الأصوات الباطلة وما أسفرت عنه نتيجة الفرز التجميعي بالنسبة للمرشحين.

وقررت المحكمة الدستورية موافاتها بأسماء الفائزين في الانتخابات في هذه الدائرة ومجموع الأصوات التي حصل عليها وفقا للنتائج المعلنة.

وقررت كذلك موافاة المحكمة بصور من جميع المحاضر التي تلقتها الوزارة من لجان الدائرة الانتخابية المشار إليها.

كما قررت المحكمة التأجيل إلى جلسة 1 فبراير المقبل حتى توافي وزارة الداخلية المحكمة ببيان مفصل بأسماء المرشحين في الدائرة الخامسة لانتخابات مجلس الأمة 2020 وعدد الناخبين المقيدين فيها والنسبة المئوية لعدد الذين أدلوا بأصواتهم من مجموع عدد الناخبين وعدد الأصوات التي حصل عليها كل مرشح في كل لجنة من لجان الدائرة وعدد الأصوات الصحيحة وعدد الأصوات الباطلة وما أسفرت عنه نتيجة الفرز التجميعي بالنسبة للمرشحين.

وقررت المحكمة الدستورية موافاتها بأسماء الفائزين في الانتخابات في هذه الدائرة ومجموع الأصوات التي حصل عليها وفقا للنتائج المعلنة.

وقررت كذلك موافاة المحكمة بصور من جميع المحاضر التي تلقتها الوزارة من لجان الدائرة الانتخابية المشار إليها.

وكانت المحكمة الدستورية أعلنت في 10 يناير الجاري عن تحديد جلسة 20 يناير لنظر الطعون الانتخابية في الدوائر الخمس.

طالبت الوزير القادم بالسعي نحو تشكيل إدارة جديدة شابة طموحة

«التعليمية»: ضرورة سد الشواغر الوظيفية ومعالجة ملاحظات الجهات الرقابية في «الأبحاث»

جانب من اجتماع اللجنة التعليمية البرلمانية

ناقشت لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد خلال اجتماعها الخامس أمس الاقتراح برغبة بشأن المواضيع المرتبطة بالتكامل مع خطط الدولة الاستراتيجية والوقوف على أهم إنجازات معهد الكويت للأبحاث العلمية وسبل تطويرها.

وطالب رئيس اللجنة النائب د. حمد المطر في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، وزير التربية والتعليم العالي القادم وكذلك أعضاء مجلس الأمة واللجنة التعليمية بالسعي إلى النهوض بمعهد الأبحاث والمؤسسات العلمية الأخرى.

وقال إن الاجتماع تم بحضور مدير عام معهد الكويت للأبحاث العلمية والمختصين، ومكتب الرقابة المالية في معهد الكويت للأبحاث العلمية التابع لجهاز المراقبين الماليين.

وأشار المطر إلى وجود مخالفات كبيرة في المعهد وهي السبب الرئيس في عدم تطوره، موضحاً أن ملاحظات ديوان المحاسبة تتعلق بتضارب بيانات مالية لمنشآت قائمة ومخالفات كبيرة لأوجه صرف للمستشارين والرواتب والمزايا من دون موافقة ديوان الخدمة المدنية.

وأكد أن جهاز المراقبين الماليين امتنع عن اعتماد ١٦٨ طلبا لمعهد الأبحاث وهو أكثر جهة حكومية يوجد عليها امتناع على مستوى الكويت ما يؤكد وجود خلل كبير.

وأوضح أن هناك قضايا يجب الوقوف عليها وملاحظات مستمرة من ديوان الخدمة المدنية لأكثر من سنة مالية واستمرار تبديد معهد الأبحاث للأموال العامة من خلال اعتماد استمرار صرف جميع دفعات العقد المبرم مع إحدى الشركات والذي يشكل مخالفة مالية واضحة.

وأفاد بأن ديوان المحاسبة ذكر في تقريره استمرار تسخير المعهد موارده لخدمة ومنفعة غير الكويتيين بالمخالفة للبند «ب» من المادة رقم ٢ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ بشأن معهد الكويت للأبحاث العلمية، لافتاً إلى أن ٨٠ ٪ فقط من العاملين في المعهد كويتيون.

وأكد أن هناك خللا كبيرا وعدم استقرار في المعهد نظرا لوجود عدد من المناصب الشاغرة منها عدم وجود مدير بالأصالة لمدة سنة وكذلك نواب المدير، وبقاء منصب نائب المدير للشؤون المالية والإدارية شاغرا لمدة ٥ سنوات بسبب مجلس الأمناء الذي يرأسه وزير التربية وزير التعليم العالي.

وأوضح أنه من غير المقبول بقاء هذه المناصب المهمة شاغرة كل هذه الفترة، متسائلا كيف لمعهد الأبحاث أن يقدم خطة هيكلية جديدة في حين أن صلاحيات جميع المديرين ونواب المدير العام منتهية.

وبين أن المخالفات كثيرة والمسؤولية على الوزير القادم والمعهد كبيرة، مؤكدا أن كل المخالفات المسجلة من جهاز المراقبين الماليين وديوان المحاسبة ستوضع في تقرير يقدم للوزير القادم.

وطالب الوزير القادم بالاطلاع على المذكرة المقدمة من رابطة الباحثين العلميين والوقوف على المشاكل التي وردت بها فيما يخص عدم تسكين المناصب القيادية وعدم وجود استقرار ووجود مخالفات كبيرة.

واستغرب أن يتم تعيين مدير مكتب بالمخالفة لقوانين الخدمة المدنية، والأخطر من ذلك صرف ما يناهز مبلغ 459 ألف دينار لمستشارين غير كويتيين في ميزانية السنة المالية ٢٠١٨ / ٢٠١٩، وما يناهز مبلغ 371 ألف دينار في ميزانية السنة المالية ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ .

وطالب الوزير القادم ومدير المعهد القادم بضرورة أن يكون هذا الرقم صفرا في الميزانية المقبلة، لافتاً إلى أن هناك علماء ومتخصصين كويتيين في كل المجالات بما فيها علم النانو تكنولوجي وإن هناك مستشارين كويتيين في جميع القطاعات.

وأكد أن على الوزير القادم السعي نحو تشكيل إدارة جديدة شابة طموحة تعمل مع الجميع لرفع شأن هذا الصرح الأكاديمي العلمي الذي شيد في عام 1967.

ولفت المطر إلى أن لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد سوف تناقش الأسبوع المقبل إحدى المؤسسات العلمية الرائدة وهي مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

الغريب يقترح السماح ببناء دور رابع في السكن الخاص والنموذجي

يوسف الغريب

أعلن النائب يوسف الغريب عن أنه تقدم باقتراح برغبة بالسماح ببناء الدور الرابع في السكن الخاص والنموذجي.

ونص الاقتراح على ما يلي:

أصبحت القضية الإسكانية والتي تتصدر أولويات المواطن الكويتي القضية الأكبر لدى الأسر الكويتية، وانعكست آثارها السلبية على معيشة المواطن اليومية بسبب استمرار اتساع الفجوة بين النمو في عدد الأسر الكويتية وآلية توزيع الطلبات الإسكانية، إلى أن وصلنا إلى هذه المرحلة المعقدة وتكدّس طلبات الإسكان.

وفي ظل المشاكل التي تحيط بهذه المشكلة ومنها عدم توفير الأراضي وعدم وجود بنية تحتية مناسبة، ومع الإجراءات طويلة المدى المتخذة حالياً من قبل الحكومة لمحاولة حل المشكلة وتطوير مفهوم الرعاية السكنية بشكل عام يجب على الحكومة اتخاذ طرق وإجراءات سريعة لمعالجة آثار هذه القضية وأهمها التعديل على لائحة البناء.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

السماح ببناء الدور الرابع في السكن الخاص والنموذجي، على أن تطبق الإجراءات المتبعة على من يتجاوز خلافا لذلك.